

المستشار مكى: قادة الانقلاب لوثوا سلاح الجيش بدماء المصريين واستخدموا القضاء سياسيًا



الأحد 4 يناير 2015 12:01 م

أكد المستشار أحمد مكى - وزير العدل السابق في عهد الرئيس الشرعي محمد مرسي - أن الجيش المصرى يواجه خطر التفكك جراء استخدام سلاحه فى غير مكانه وتلوينه بدماء المصريين، محذرا من سيطرة الأجهزة الأمنية على السلطة القضائية فى مصر، وخطورة ذلك على مصداقية القضاء وجهاز العدالة فى مصر.

وقال مكى - خلال حوار مع موقع "عربى 21" والذى تم نشر اليوم الأحد - : "الذين اتهموا الإخوان بالفشل هل نجحوا هم؟"، مستنكرا تصريحات وزير داخلية الانقلاب محمد إبراهيم بأن «هذا هو العصر الذهبى للتنسيق الكامل بين الشرطة والجيش والقضاء»، رافضاً استخدام الجيش والقضاء استخداماً أمنياً، مؤكداً على خطورة ذلك على القضاء، وقال: إنها تتمثل فى مصادرة الأمل فى العدل، وأن "يصبح حظه فى الثقة بالقضاء مثل حظ الشرطة قبل ثورة يناير".

وأضاف: "عندما يتحمل الجيش حماية الأمن فى الداخل، فأنت تقحمه فى الحياة السياسية، وهذا خطر على وحدة الجيش"، وقال: "ليس هناك أخطر على سلاح العسكري المصرى من تلوينه بدماء أخيه المصرى"، مشيراً إلى أن الرصيد الأكبر للجيش المصرى الذى اكتسبه فى حرب 1973 يتآكل. وأشار إلى أن قادة الانقلاب يستخدمون هذا الرصيد فى غير مكانه، حيث أن مكافحة الإرهاب فى الداخل ليست مهمة الجيوش، بل مهمة الشرطة".

وقال وزير العدل الأسبق: إن القضاء فى العالم الثالث أداة فى يد السلطة، ويستخدم إما لتحقيق العدل أو الظلم، وأضاف: "لا أعتقد أن القضاء سلطة مستقلة خاصة فى بلاد العالم الثالث، وهو خاضع للسلطة التنفيذية تستخدمه فى قمع معارضيه وحماية مؤيديها"، مشيراً إلى أن القضاء فى الدول المتقدمة تحميه مؤسسات شعبية من تغول السلطة التنفيذية، "وجميع دول العالم الثالث بما فيها مصر، القضاء فيها أداة فى يد السلطة، وهذا واضح منذ عهد الملك وعبد الناصر والسادات ومبارك، مروراً بالمجلس العسكري ثم ما بعد 3 يوليو".

وحول طريقة تعامل الرئيس المنتخب للبلاد د. محمد مرسي مع القضاء، قال المستشار أحمد مكى: إن "الرئيس محمد مرسي لم يكن له أى سلطان على أية أجهزة فى الدولة، بما فيها جهاز القضاء، وكان هناك توهم أننا فى السلطة ونحكم، والأمر غير كذلك، ولم يكن هناك تدخل فى القضاء فى تلك الفترة من قريب أو بعيد".

وحول وضع القضاء عقب الانقلاب العسكري فى 3 يوليو قال وزير العدل الأسبق: "بعد انقلاب 3 يوليو سيطرت الأجهزة الأمنية، التى لها امتدادها فى جميع الأجهزة بما فيها المؤسسة القضائية"، مستنكراً إصدار أحكام بالإعدام على المئات، واستمرار اعتقال آلاف من المعارضين فى السجون، معتبراً أن زهاب الثقة العامة فى القضاء أكبر كارثة فى مصر. وأعرب مكى عن أمله فى "أن يقتنع الجيش أنه غير قادر على إدارة شئون البلاد؛ فحكم مصر ليس غنيمته، إنما عبء، سواء تولاه الجيش أو الإخوان أو الليبراليون"، مشيراً إلى أن الفشل يصيب الكل.